

بيان صحفي

منظمة جورجية غير حكومية منعت من المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ينظر تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الاتحاد الروسي قد اتخذ خطوات لمنع مشاركة منظمة جورجية غير حكومية في الاجتماع القادم للأمم المتحدة حول الفساد. علما بأن هذه المنظمة "مركز القوقاز للفساد والجريمة العابرة للحدود"، قد تم اعتماد مشاركتها في الاجتماعين السابقين لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

يجمع مؤتمر الأمم المتحدة، والذي يعقد كل عامين؛ بين الحكومات الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمناقشة الأندشطة والخطوات المتخذة لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية. الاجتماعان السابقان عقدا في عام 2006 وأوائل عام 2008 والاجتماع القادم سوف يعقد في الدوحة من 9 إلى 13 تشرين ثاني نوفمبر 2009. والجدير بالذكر أنه لم يتم استبعاد أي منظمة غير حكومية من المشاركة في اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السابق نتيجة لاعتراض أي من الحكومات. على الرغم من أنه قد قدم اعتراض بالماضي وتم سحبه لاحقا.

"إذا بقي هذا الاعتراض قائما، فإنه سيشكل سابقة خطيرة" هذا ما ذكره السيد [Vincent Lazatin](#) المدير التنفيذي لشبكة الشفافية والمساءلة في الفلبين، وهو تحالف مؤسسات كان هدفا لاعتراض الحكومة السابقة لمشاركتها قبيل انعقاد المؤتمر الأول حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أضاف Lazatin: "هذا يشير إلى أن الاعتراضات التعسفية يمكن أن تتخذ".

إن الجهود العالمية لمكافحة الفساد كما تعرضها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تتعرض لتهديد خطير من قبل أي اعتراض سياسي لا أساس له أو خلاف ذلك لم نع حضور أي منظمة مجتة مع مدني لاجتماعات مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لقد نصت المادة الثالثة عشر الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وجه التحديد بأهمية دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جهود مكافحة الفساد ودعت إلى مشاركتها في هذه الجهود فضلا عن تمكينها من الوصول إلى المعلومات الحكومية.

إن الأحكام والإجراءات التي اعتمدها الحكومات للمشاركة في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الحكومية الدولية، سمحت بالاعتراض من قبل طرف حكومي على أي مشاركة دون إبداء الأسباب من قبل هذا الطرف أو كشف هذه الجهة الحكومية المعارضة من قبل الأمم المتحدة. وهذا على نقيض مع الاتفاقية التي تدعو إلى الشفافية والمساءلة ومشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يدعو إلى سحب الاعتراض واتخاذ الخطوات الواجبة لضمان عدم استبعاد أي من المنظمات غير الحكومية استنادا إلى اعتراضات تعسفية. سيقوم التحالف بمراسلة الحكومات للحصول على وجهات نظرهم حول هذا الموضوع.

ملاحظة للمحررين: إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الإطار القانوني العالمي الاشملة لمكافحة الفساد. وهي اتفاقية ملزمة تم المصادقة عليها من قبل [141 دولة](#) حول قواعد ومتطلبات منع وكشف والتحقيق ومعاقبة ممارسات الفساد. إن اعتماد آلية فعالة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية في المؤتمر القادم للدول الأطراف هو أمر أساسي لنجاح اتفاقية مكافحة الفساد.

تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تشكل في عام 2006 ويضم أكثر من مائة منظمة مجتمع مدني في أكثر من 60 بلدا. يهدف التحالف إلى الترويج للمصادقة وتنفيذ ومراقبة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على www.uncaccoalition.org